

افتتاحية

أودي إديلمان، يوآب كني، إيتاي سنير، عادي أوفير

ترجمة: عبد عزّام

ظهر بالأصل في العدد 1 من مجلة مفتاح، سنة 2010

مفتاح

المجلة الالكترونية **مفتاح**: مجلة معجمية للفكر السياسي هي معجم في طور التكوّن، يُكرّس كل مقال فيها لمفهوم واحد بهدف تبيين مدى أهميته للفكر السياسي، أو بعبارة أعم، للتفكير حول "السياسي". في مفتاح، لا يتم البتُّ سلفًا في السؤال عن الفكر السياسي وعن ماهية "السياسي" - كصفة وكمجال اهتمام وكبُعد من أبعاد الوجود الإنساني أو كحدث من نوع محدد، بل يبقى السؤال مفتوحًا للمناقشة والمعاينة من جديد، في كل واحد من المقالات المعجمية.

كل مقال من مقالات المجلة هو، في حقيقة الأمر، جوابٌ عن السؤال السقراطي "ما هو X؟"، وتبغى **مفتاح** العودة إلى شكل السؤال الذي ميّز بدايات الفلسفة وكان منسوجًا في تاريخها، وكان يظهر بزخم متجدّد في بعض لحظاتها المفصليّة. في الخطاب الفلسفي، لا يُنظر إلى هذا السؤال كأنه فعل ساذج أو نتاج جهل أو فهم خاطئ، فهو بمثابة فعل تشويش متعمّد. يُشير السؤال إلى غرفة موصدة بينما الإجابة هي المفتاح. يتميز السؤال، دائمًا، بالتركيز على الموضوع قيد البحث وبتمييزه عن المواضيع الأخرى، ولذلك فإنّ له بُعدًا تبويبيًا فهرسيًا؛ أما الإجابة فهي جهد للفهم، يتجاوز، على الدوام، مطلب الانضباط الذي يحمله السؤال في ثناياه. وحتى لو كانت طارحة السؤال على دراية جيدة بالغرفة المذكورة، عندما تسأل، فهي تموضع نفسها خارج الغرفة وتسعى إلى دخولها كما في المرة الأولى. لا يُوجّه السؤال إلى العارفين ولا يرمي إلى الحصول منهم على ما يعرفونه أصلاً، كما أنّ السائل يجد صعوبة في طرح السؤال، ويتصرّف كمن يطرحه لأول مرّة، حتى لو كان قد فعل ذلك مرارًا، في حياته.

يوجّه السؤال أحيانًا إلى المتحدثين الذين يزعمون المعرفة، فيطالبهم بالترتّب والتفكير من جديد في مصطلح شائع يميلون إلى استخدامه باعتباره مألوّفًا وسهل الفهم (كما في حالة "بيت" أو "دولة"، على سبيل المثال). وهو يوجّه إلى هؤلاء، أحيانًا، لاقتراح مصطلح أقل رواجًا ولكنه يتفوّق على غيره في وصف أمر مألوّف ما، ويكشف علاقات جديدة بين ظواهر لم تُعتبر ذات صلة ببعضها البعض، حتى تلك اللحظة. وفي جميع الحالات، يوجبُ السؤال إبطاء دفع التواصل، وتأخير الرد التلقائي، والتوقف والتفكير. وحتى لو جاءت صيغة الإجابة قاطعة فلن تكون تلك

الكلمة الأخيرة. ليس ثمة سلطة قادرة على وضع حد للمناقشة التي يطلقها السؤال السقراطي ولا حتى سلطة المعجم. تتظاهر الكتابة المعجمية أحياناً بأن في مقدورها حسم مناقشة ما، ولكن هذا التظاهر ليس سوى إستراتيجية خطابية وجهداً لتحقيق سلطة أو ممارستها، مما يعني أنها نفسها تُشكّل، على الدوام، موضوعاً سياسياً.

مفتاح، معجم في طور التكوين، يسعى إلى التفكير من جديد في "السياسي"، بشكل متواصل وعنيد ومثير للتعب، وذلك بواسطة تعريفات المفاهيم. جزء من المفاهيم التي سيجري تعريفها هنا سوف تُستمد من الخطاب الفلسفي- السياسي المعروف، بينما تُستورد مفاهيم أخرى من مجالات معرفية مختلفة تتفاوت في قربها وبعدها، أو أنها سوف تستخرج من تواريخ سياسية محلية وأجنبية. بعض هذه المفاهيم مبتدعة بينما تأتي الأخرى من لغة الحياة اليومية بحيث تم تطويرها لتمكين معاينة أصيلة للسلطة والخضوع لها، ولشئ المنظومات والأدوات والمواقع والمناسبات التي تجسدها، وللعمل السياسي والحلبات التي يتم فيها والأشكال التي يأخذها. لن يُخصّص المعجم مفردات خاصة لمفكرين ومناهج ومذاهب فكرية قائمة أو لنصوص مؤسسة ما عدا تلك التي تحوّلت إلى مفاهيم بحد ذاتها.

قد يكون التحليل المفهومي في مقالات **مفتاح** راسياً في نظرية معينة أو قد يراوح بحرية بين عدد من النظريات المتقاربة أو المتنافسة، لكن عليه أن يواصل التركيز على المفهوم نفسه وعلى الواقع الذي يعكسه ويفسره. وفي معظم الحالات، يتوجب على الإجابة عن السؤال "ما هو X؟" أن تبين أن X هو مفهوم له مجال محدد من الظواهر- المتخيّلة أو الحقيقية- يقوم المفهوم بتجميعها وربطها ببعضها البعض، ويمنحها شكلاً، وعلى الإجابة أيضاً أن توضح أن ثمة معنى للتفكير بواسطة ذلك المفهوم أو إعادة التفكير حوله، أي أنه لا يشكل موضوع اهتمام لمؤرخي الفكر السياسي فقط وإنما لمن يفكر حول السياسي في الواقع الراهن- الآن وهنا. وأحياناً يكون العكس صحيحاً، إذ تكشف الإجابة عن السؤال "ما هو X؟" أن المفهوم قيد المناقشة ليس متماسكاً ولا خلاقاً، وإنما مصطلحاً ومنظوراً التي من الأفضل التخلص منها. وإذا كان السؤال شكل بسيط وثابت، دائماً، فليس للإجابة قالب واحد أو منهج معروف مسبقاً. لا يطرح الكتاب الذين تستضيفهم دورية **مفتاح** سؤالهم فقط وإنما أسلوبهم الخاص في الوصول إلى تعريف المفهوم الذي استدعى طرح السؤال حوله. أحياناً، يكون الموضوع السياسي مشمولاً في المفهوم نفسه؛ وأحياناً- وربما دائماً أيضاً- في طريق الوصول إليه. وفي جميع الأحوال، يقدم العمل المعجمي تحديثات مفهومية تلقي الضوء على ظواهر سياسية بشكل مبتكر، وتلف بالشك أفق التوقعات اليومية وتوجه النقد إلى الأطر النظرية التي تُضفي المعاني على المفاهيم قيد البحث.

تسعى مجلة **مفتاح** إلى أن تكون منصة لمناقشة شاملة ومتعمّقة في الفكر السياسي المعاصر- مناقشة مُفتحة على مجالات بحث متنوعة، تدور باللغة العبرية انطلاقاً من السعيّ المعلن إلى نقد وإثراء الخطاب الأكاديمي والعام مع الحفاظ على علاقة واضحة بالوضع والسياق الإسرائيليّين. وسيشمل هذا السعيّ ترجمات لمقالات أساسية ومركزية في مجال الفكر السياسي المعاصر، إضافة إلى المقالات التي سننشر لأول مرة في **مفتاح**. إن السياق الإسرائيلي هو السياق الإسرائيلي-الفلسطيني وتميّزه ثنائية اللغة كما تميّزه ثنائية-القومية. المقالات المنشورة

هنا عبارة عن ترجمة لمجموعة مختارة من المقالات التي نشرت في السنتين الأخيرتين في الأعداد الخمسة الأولى من نشرة **مفتاح** بالعبرية. تسعى هذه الترجمة إلى توفير إمكانية للاتصال والتدفق بين اللغتين وبين عالمي التفكير المزروعين بهما. توجّه هذه الترجمة إلى لناطقين باللغة العربية، قراءًا وكتّابًا على حد سواء، دعوةً لتبوء الموقع النقدي الذي تنسجه طبيعة مثل هذه الإمكانية.

تنطلق فرضية **مفتاح** الأساسية من أنّ اللغة ليست أداة يمكن بواسطتها توصيف الواقع فحسب، وإنما هي أيضًا ما يقيّد ويتيح الفضاء الذي يجري في كنفه العمل السياسي ذاته، العمل في هذا الواقع، وهي الوسيط الذي يجري في كنفه العمل السياسي ذاته. و**مفتاح** هي منصة يجري عليها التفكير في السياسي باللغة العبرية، والآن باللغة العربية أيضًا، وبذلك يتم التفكير بلغة التفكير بشكل سياسي. وذلك من أجل استغلال مواردها وطبقاتها التاريخية على نحو أفضل، والتغلب على البقع السوداء فيها التي نجم بعضها، عن الأقل، عن تاريخها كلغة أقلية أو عن إعادة إحيائها كمشروع حركة قومية تخلله إقتلاع وهجرة وصراع دام. وعلى هذا الأساس فإن **مفتاح** هي، أيضًا، طريقة للتدخل في الخطاب السياسي تتم عبر البحث والتمحيص والفكر النقدي. هذا التدخل، بطبيعته، هو فعل سياسي بسبب ماهية اللغة والفكر، ويظل سياسيًا حتى عندما تتوفر فيه جميع مزايا البحث الأكاديمي لا سيّما واجب التمسك بالحقيقة وتفضيلها على كل مصلحة أخرى. لن يكون ثمة إنكار للفعل السياسي هنا، بل سوف يكون هذا الفعل موضوعًا دائمًا لتفكير ارتدادي ومحفّرًا يستدعي المزيد من الحذر من اعتبارات هيئة التحرير.

معجم

التنظيم المعجمي للمعرفة هو ممارسة معروفة وقديمة لها حضور واضح في الثقافة النخبوية الرفيعة وفي الثقافة الشعبية الدارجة، في العلوم الأكاديمية وفي معرفة العموم. يميّز هذا التنظيم الإنسيكلوبيديا (موسوعة المعارف) والقاموس وكذلك المعجم بمفهومه الضيق والمتغيّر في عالم النشر، حيث يأخذ شكل قاموس موسّع أو موسوعة معارف مقتضبة. يقوم هذا النوع من التنظيم على أربعة مبادئ هي: (أ) تجميع مفردات تخصّ مجالًا بعينه؛ (ب) ترتيب المفردات التي غالبًا ما تكون أسماء عامة أو خاصة ترتيبًا أبجديًا؛ (ت) ترافق المفردات تعريفات تفسيرية أو تفسيرات تعريفية؛ (ث) لا وجود لمعيار ثابت مسبقًا لاختيار المفردات وعددها ومستوى تفصيلها "وكتافتها" النسبية في مواقع مختلفة من المجال. تضمن هذه المبادئ وظيفة المعجم التقليدية، وتتيح استخدامه كرافعة لفهم نقدي للواقع الإنساني.

المعجم هو وسيلة لتنظيم المعرفة، ثمة ميل إلى رؤيته كأداة لنشر معرفة قائمة وكمشرد يحوي تعليمات لاستخدام مفاهيم غير معروفة، وفي أحيانٍ متباعدة فقط يتم الربط بين المعجم وبين إنتاج معرفة جديدة. ولم يغيّر الوعي المتزايد لتاريخية المعرفة شكل كتابه المفردة المعجمية واللغة المستخدمة في مقاربتها وإتمامها، كما لم يبدل صورة المعرفة المعجمية أو الإنسيكلوبيدي كصاحبة دور هامشي في إنتاج المعرفة. ويبدو المعجم التقليدي مثل أداة تحمل المعرفة وليس

أداة تُنتجها، وطبعًا ليس كشرط يتيح المعرفة. ولذلك يُعتبر التنظيم المعجمي للمعرفة عادةً وسيلة لتحويل المعرفة في مجال معيّن إلى مورد سهل الاستعمال؛ فالمعجم مُعدّ للوضع على رف كتب المراجع ومجلدات المطالعة وليس لكي يكون بؤرة انطلاق للبحث.

ومفتاح كمعجم في طور التكوين يسعى إلى الدمج بين تجميع المعرفة القائمة وبين إنتاج معرفة جديدة. يبرز مطلب التجديد هذا في شروط الدعوة للمشاركة في هذا المشروع المعجمي مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعتها الإشكالية، فالمطالبة بتعريف تحد سلفًا من أصالة المقال المعجمي بسبب التوقّع منه أن يستعرض تاريخ المفهوم أو أن يتناول ذلك التاريخ بجديّة، على الأقل، ويهتم بإبراز الفوارق بين تمظهر المفهوم في الثقافات المختلفة وبين استخداماته في نظريات شتى. إنّ السعي الجسور إلى طرح تعريف أيّ إلى التسييج والإغلاق، واستخلاص ما هو جوهري، والاختصاص وتجميع ما هو أساسي، وإجمال ما هو معروف، واستخراج كل عبء مهمة للحاضر من التاريخ مثل لحظات الذروة في مسيرة المفهوم أو النظرية واللحظات المفصلية في تطور الظاهرة قيد النظر - يحدّ هذا السعي الجسور مضافًا إلى الطبيعة التقريرية للغة التي تعرّف وتوصّف، على ما يبدو، من رغبة التفكير النقدي وإنتاج معرفة جديدة. وتعتبر كتابة تعريف لمفردة معجمية، في كثير من الأحيان، بمثابة العمل على التوصل إلى قول فصل في أيّ محاوره حقيقية أو وهمية، ممكنة أو مستحيلة الحدوث، والعمل على إتمام عمل تفسيريّ أو بحث علمي بشكل يسدل الستار على السؤال الذي يُحاول التعريف أن يجيب عنه.

إننا نتفهّم هذه الحدود ونعتبرها قواعد لعبة ومقتضيات تمارس فعلها على السيرورات الممكنة، ولكنها لا تحول دون سيرورات جديدة، في أيّ حالٍ من الأحوال. تتبدى المعرفة الجديدة، أولاً، في قائمة المفاهيم المفتوحة التي تعكس اختيارات مجموعة خطاب محلية متغيرة تضمّ إليها تدريجيًا باحثين غير إسرائيليين، وتقوم بتنظيم الحيز المعجمي الذي يرسم تراكم المفاهيم ملامحه ببطء. وتتبدى المعرفة من خلال الأشكال غير المتوقعة لتداخل المفاهيم ببعضها البعض لنسج وفك خطاب/ات متماسكة/ة. ويتحوّل التشبيك نفسه موضوعًا للتمحيص وللنظر إليه من منظور تمكن بواسطته رؤية الظروف السياسية القائمة على نحو جديد.

ولكن الكتاب الذين تستضيفهم دورية **مفتاح** يقدمون معرفة جديدة من خلال تعريف المفهوم المنفرد أيضًا، ويتموضع فعل التعريف على محور تتابع يمتد بين قطبين، على الطرف الأول من هذا المجال يتواجد التعريف الايحائي التلمحي الذي يرسم حدود المفهوم بواسطة تعقّب استخداماته الشائعة ويتفادى الحسم بينها، وعلى الطرف الآخر نجد التعريف الدلالي الذاتي الذي يسعى إلى شرح الموضوع المعين شرحًا كاملاً ومنهجيًا ويرى في تعابيره اللغوية العينية وفي إحياءاته شأنًا هامشيًا أو ثانويًا. ويسعى المقال الذي يستجيب لشروط دعوة **مفتاح** إلى موقعة نفسه داخل هذا المجال دون أن ينزاح إلى أحد طرفيه. يفحص المقال، من ناحية، الاستخدامات الشائعة للمفهوم من خلال كشف علاقته بسياقات ثقافية وسياسية وبفرضيات مسبقة مقبّدة وموهمة أو مزيفة، ومن ناحية ثانية، يعكس جهدًا لاستخلاص ماهية الموضوع من التظاهرات العينية لاستخدام المفهوم الذي يتناوله المقال ومن التمحيص في التعدد المتشعب للظواهر التي يسعى المفهوم إلى تكتيلها بتمظهراته المختلفة. ويرمي التعريف المقترح إلى أن يتعدّى إجمال

استخدامات المفهوم على امتداد تاريخه واتساع انتشاره في ثقافات مختلفة، وإلى تحسُّس جوهر الموضوع نفسه. وثمة ضرورة، في الاتجاهين النقدي والماهوي، إلى تجاوز الأفق الذي يظهر فيه المفهوم واضحاً ضمناً وجاهزاً للاستخدام. وكلما جاء التعريف أكثر تحرراً من تاريخ المفهوم ومن انتشاره في الحيز الثقافي يصعب عليه الاعتماد على مصادر المعرفة القائمة، ويضطر إلى إظهار القدرة الأساسية التي سعى إليها سقراط عندما طلب تعريفاً ما، أي القدرة على التفكير. وبعبارة أخرى ليس ثمة تناقض بين الماهوية والنقدية وبين الانفتاح والتجديد في إطار قواعد اللعبة التي تتبعها مجلة **مفتاح**.

تدعو **مفتاح** الكتاب المشاركين إلى وضع تعريفات تعي تاريخية المفهوم وتفكر فيه على نحو نقدي، ولا ترتدع عن الالتزام بتقديم إجابة إيجابية عن السؤال "ما هو X؟"، بمعنى الاستعداد لتقديم إجابة ماهوية وجعل الماهية المطلوبة عرضة للنقد وللتفسير من جديد. توجُّه "الماهوية التجريبية" هذا يعتمد على تعليقات وتخمينات وأفكار جديدة يجب فحصها. لا يرى هذا التوجُّه في التعريف بداية متفق عليها لمناقشة ما ولا إعلاناً عن أن مناقشة قد انتهت واستوفت نفسها وما عاد هناك أي جديد يمكن أن يُقال في الشأن قيد البحث. بل على العكس؛ فالتعريف يُقدَّم باعتباره بداية لمحادثة جديدة. ويأخذ المعجم المفتوح تصميم حلبة ثلاثم مواصلة التجريب، ويقوم نشر التعريف بدعوة القراء إلى المشاركة في التجربة أو توجيه الانتقاد لشروطها. وكان ديدرو ودلامبير قد أدركا، عندما انكبا على إتمام مشروعهما المعرفي، أنه ليس في التنظيم المعجمي للمعرفة ما يحول دون أن يُدمج بأسس انتقاء المفردات التي تُشمل في المعجم توقع بتعدّي عملية التجميع التي تتمحور في المعرفة القائمة. ووفقاً لما بيّنه فوكو وكوزلاك أو سكين بشأن استعادة تاريخ المفهوم وشرح أدائه في سياق تاريخي معيّن، ليس ثمة ما يحول دون توفُّع تجديدي. هذه التوقعات هي بالضبط ما يوجهنا في إنتاج هذا المعجم للفكر السياسي.

لا ينتهي التجريب مع وضع التعريف، بل يستمر عبر تقاطع مفاهيم مختلفة ونسجها على شكل شبكات مفهومية غير ثابتة ليس لها حدود مسبقة. وخلافاً لتنظيم المعرفة الذي ميّز مشاريع غير أبجدية لتجميع المعرفة، من التاريخ الطبيعي القديم لفليني حتى انسيكلوبيديا هيجل، لا يتحدّد موقع مفردة ما في المنطق المعجمي الحديث بموجب مضمونها الأنطولوجي أو المنطقي، كما أنه لا يعكس أي حتمية؛ بل يتحدّد الموقع على نحو اعتباطي حسب تسمية المفردة، وهو فاقد لأي معنى مثلها تماماً. والترتيب الأبجدي، بصفته ترتيباً خارجياً لكنه يتيح اعتبارية داخلية وتطوراً تنظيمياً للشبكة، هو شرط ملزم في المعجم المفتوح فهو يتفادى التراتبية ولكنه يمنع الفوضى أيضاً. إنَّ البيئة المعجمية التي نطرحها بناءً على وعينا لهذه الشروط هي بيئة مخططة ومصممة على نحو يتيح ويُجري لقاءات غير متوقعة بين المفاهيم. وتتكوّن هذه اللقاءات نتيجة إضافة مفردات جديدة وتكثيف مناطق مهلهلة في الشبكة بإضافة نقاط جديدة وتطوير تعريفات جديدة تمكّن من تكثيف الخطوط الممتدة بينها. وكلما كانت الشبكة أكثر انفتاحاً فيما يخص المفاهيم التي قد تُشمل فيها، ولكنها، في الوقت ذاته، محدّدة في نطاق موضوعها، هكذا يزداد عدد التقاطعات ذات الدلالة بين المفردات ومعها أيضاً الطاقة الإنتاجية والإبداعية لجسم المعرفة المعجمية.

لقد اعتقد دولوز وجياتاري أنّ للمفاهيم أيضًا شخصيتها، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ المفاهيم هي كائنات خاصة متميزة تعمل على الدوام كتعميمات يصير هذا الادعاء مفهومًا شرط أن تُحدد بدقة الصفات الفردية الخاصة بكل مفهوم. هذا التحديد هو هدف ومعنى جميع التباينات المفهومية من ناحية، والمجهود المعجمي الساعي إلى تجميع وإدراج مفاهيم مختلفة تحت مفردة واحدة، من ناحية ثانية. المفاهيم، كما الأشخاص، لا تتواجد فرادي أبدًا بل تأتي جماعة، على الدوام، وفصل مفهوم عن شبكته، مثل فصل شخص عن بيته وعن شبكته الاجتماعية، ممكن لضرورة إجراء فحص علمي أو آخر. هذا تحديداً هو ما يفعله التنظيم المعجمي للمعرفة، فهو يعرض أسماء عامة، أي مفاهيم، كأنها فريدة من نوعها ويتناولها كما لو أنها أسماء خاصة، يصفها بجانب بعضها البعض، الواحد تلو الآخر، في حيز واحد. إنه يدلّ عليها حسب عنوانها ثم يدخل إلى البيت - إلى داخل المفهوم وكأن ليس ثمة خارج. وعلى سائر المفاهيم ذات الصلة التي يرتبط بها المفهوم أن تنعكس داخله، مثل مونادا لا نوافذ لها. هذه هي وظيفة التعريف. بعد ذلك تشرع النوافذ وتقوم مجموعة من الإحالات والروابط أو أشكال العطف الأخرى بإعادة المفهوم إلى شبكته. تأخذ هذه الروابط أشكالاً مختلفة، منذ انسيكلوبيديا ديدرو ودلامبير على أقل تقدير، وقد تطورت مع تطور أدوات التمثيل حتى الروابط التشعبية (Hyperlinks) في الحيز الافتراضي الراهن. ولكن الفكرة الأساسية تبقى على ما كانت عليه: المفاهيم تأتي جماعة، تنقسم وتتجزأ، تتجمع وتنفصل، وتعتمد جميع أشكال تواصلها على الشبكة التي يبسطها محررو المعجم.

يمكن القول، طبعًا، أنّ مؤلف المفردة المعجمية يحدّد بنفسه المفاهيم التي يتصل بها مفهومه، في حين يقوم المحررون بالجانب التقني، وكل ما يفعلونه هو إخراج الروابط الموجودة في التعريف إلى حيز التنفيذ، ولكن اختيار المفاهيم ضمن مجال معين، وتحديد مستوى كثافتها وطبيعتها توزيعها داخل مجال المناقشة ليسوا مسألة تقنية، فهم الذين ينتجون الشبكة المذكورة آنفًا.

المعجم الذي يتشكّل ويخطو خطواته الأولى أمانًا مفتوح، من حيث المبدأ، أمام كل ظاهرة مفهومة - شرط أن يرى كاتب المفردة التي تتناول الظاهرة أهمية ذلك المفهوم بالنسبة للتفكير حول "السياسي"، لذلك، فالشبكة المفهومية التي تنسجها مفتاح مفتوحة بلا حدود ومن الممكن تكثيف مفاهيمها إلى ما لا نهاية. إذا قام معجم سياسي بتكثيف مفاهيم تتمحور في أجهزة الدولة لكنه يتجاهل حضور السياسي في الثقافة النخبوية الرفيعة وفي الثقافة الشعبية الدارجة، في العلوم وفي الرياضة، فسوف تُبسط الشبكة وفقًا لذلك، وتخدم، بوجه خاص، أولئك الذين يبحثون عن القطعة النقدية تحت المصباح، ولكن مفتاح تسعى إلى بعثرة المزيد من القطع النقدية (بمعنى إمطة اللثام عن الشأن السياسي في المزيد من الظواهر) أو إضاءة المزيد من المصابيح (بمعنى التمكين من فحص المزيد من الظواهر السياسية الموجودة من خلال خطابات جديدة ومتنوعة ووسائل اتصال جديدة ومتنوعة)، والقيام بالأمرين معًا إذا كان ذلك ممكنًا.

المعجم المفتوح، دائم الحركة والتطور الذي تسعى تعاريفه إلى ماهوية تجريبية يوقر بيئة ينقسم فيها الواقع المرة تلو المرة، وأحيانًا حسب معايير تنظيم متغيرة. ومن شأن إعادة تنظيم الشبكة أن يهدّد ليس فقط تعريفات منفردة معينة، وإنما قواعد الخطاب أو البراديغما البحثية برمّتها، وذلك عندما تكون هذه بمثابة آلية لتجميع المفاهيم وتحقيق استقرار في العلاقة بينها.

يملك التدخّل المعجمي، على نحوٍ دائم، قدرةً كامنةً على نزع أقلمة المعرفة، ولكنه لا يمكن التنبؤ سلفًا بطبيعة الاضطراب، ولا يُمكن التحكّم سلفًا بطبيعة الاتصال بين المفاهيم وبالإمكانات التي يولدها كل لقاء جديد. في حيّز من هذا النوع، ثمة معنى جديد لـ "جنبًا إلى جنب"، وللتواجد معًا وحتى للحدوث العشوائي المصادف، يقترب في شكله مما يحدث في الفضاء المتحفّي. وللشبكة حضور محتمل دائم في الإحالات وفي الروابط، تطلّع القارئة على جزء صغير من الشبكة وبمقدورها أن تعيد بناءها، خطوة خطوة، لكنها لن تتمكن أبدًا من أن تدركها بكاملها. الشبكة غير حاضرة ولكنها موضوعة من قبل. فعندما توضع المفردات بجانب بعضها البعض وفقًا للخلط بين عشوائية الترتيب الأبجدي وسياسة التحرير التي تعيّن تراكم المفردات تتولّد لقاءات تتجاوز الشبكة المبسوطة، وهي لقاءات عصيّة على التنبؤ. ثمة أمر غير محسوم في لقاء كهذا، كما في حالة وضع معروضات بصرية بجانب بعضها البعض، فحتى أمانة المتحف الأكثر مهارة لا تستطيع أن تقرّر سلفًا ماذا سينجم عن اللقاء بين هذه المعروضات.

مفتاح مجلة معجمية تطرح نفسها من جديد في كل عدد، كما في بيئة متحف فيها عدد من المفردات الموضوعية جنبًا إلى جنب. ومن يظن أن المعرفة تتقدم بخطوات محسوبة تنطلق دائمًا من نقاط انطلاق تم اختيارها بدقة على امتداد مسارات مألوفة، ويُشير إلى جهات معروفة منذ البداية، يمكنه أن يقول أنه ليس هناك أمر جيّد يمكن توقعه من بيئة كهذه. أما من يعي جيدًا أهمية اللقاء التلقائي المصادف بالنسبة لإنتاج المعرفة - لقاء بين أشخاص، أو بين أشخاص وكتب وبينهم وبين أشياء، ومفاهيم وتصورات، وبين نصوص وتصوّرات، وما إلى ذلك - فيمكنه أن يعرف قيمة هذه البيئة وقدرتها النقدية والإنتاجية الكامنة.

تحرير/تجميع وتنسيق

الظروف التكنولوجية الراهنة، ولا سيّما الانترنت، تتيح وتولّد محاولات جديدة لاتصال وتنظيم ونشر المعرفة. وتتميّز السنوات الأخيرة ببعض ظواهر تنظيم المعرفة التي تشكّل مصدر إلهام لمفتاح. الظاهرة المهمة الأولى هي ازدهار ودمقرطة وعولمة إنسيكلوبيديات انترنتيّة، أبرزها هي ويكيبيديا، الانسيكلوبيديا الانترنتيّة. البنية اللامركزية لهذه الموسوعة، التي تتمثّل في آلاف المحررين وكتاب المفردات التي تظهر فيها ينقل مبدأ العشوائية والعزوف عن انتقائية المفاهيم التي تجمع إلى أعلى درجاته؛ وفي الوقت ذاته، تتيح هذه البنية للمستخدم فرصة الحركة بواسطة استخدام الروابط والإحالات بطرق شتى تتحول عبر المفاهيم، أو يمكنها أن تتحول، إلى شبكات متعددة الاتجاهات والأبعاد. وتتمثّل ظاهرة أخرى في ظهور موسوعات معرفية مهنية رقمية ما زال تكديس المعرفة فيها يتم بواسطة خبراء في مجالات مختلفة ويخضع لإشراف خبراء موثوقين. ويتم تحرير أجسام معرفة كهذه حسب معايير أكاديمية صارمة إلى حدٍ ما، وفي الوقت نفسه، يتواصل، دون توقّف، تحديث وتعديل المعرفة التي تتكدّس في هذه الموسوعات والأفكار التي تعرض هناك. ومن أفضل الأمثلة عن هذه الموسوعات هي

موسوعة الفلسفة التي تُحرَّر في جامعة ستانفورد (<http://plato.stanford.edu>) أو موسوعة علم الاجتماع من إصدار بلاكول (<http://sociologyencyclopedia.com>). أما الظاهرة الثالثة التي لا تقل أهمية عن سابقتها فهي دمقرطة استهلاك المعرفة وليس إنتاجها فحسب، أو بكلمات أخرى حقيقة كون استخدام هذه الموسوعات الانترنيتية مجانيًا، لا يتطلب انتسابًا إلى مؤسسة أكاديمية ودفع رسوم اشتراك.

ثمة عدد لا يُحصى من الطُرق التي يستطيع عبرها المُعجم المفتوح المشاركة في كلٍ من هذه الظواهر، ولكن مجرد حقيقة قيامه بذلك هي ما يحوله إلى مواطن في الحيز الرقمي. وتمكّن الظروف الخاصة لهذا المجال من إنتاج وتنظيم المعرفة المعجمية، كما إنها تقيدها في الوقت نفسه، فنتيجة لهذه الظروف يتعاظم الاهتمام بالطبيعة المؤقتة والعبارة لكل تعريف حتى لو كان ذلك ناتجًا عن أنّ تحديثه المتكرّر وتغييره وتوسيعه باتوا سهلين ومتاحين، كما أنّ التشبيك يتغيّر دون توقّف عبر زيادة الروابط والمضامين، الأمر الذي يغيّر معنى المفهوم المحدّد حتى لو لم يتغيّر النص الذي يعرف المفهوم. وتستدعي الكتابة في بيئة الانترنت - بل وربما توجب - تفكيرًا انعكاسيًا في الروابط وفي نسيج النصوص والتصورات، وفي إمكانية عزل مفهوم واحد عن شبكات معقدة، وفي قراءة باتت محمومة أكثر وأكثر وقلّ خضوعها لنظام معدٍ سلفًا، وذلك بسبب توافر الروابط وطريقة إدراجها في النصوص.

وكمجلة رقمية، ستمكّن **مفتاح** من خوض نقاش متواصل بين الكتاب وجمهور القراء، وستكون المواد مفتوحة للمناقشة والتعليق، وللتطوير والتوسيع من عددٍ إلى عدد، إن كان ذلك بواسطة مقالات إضافية تتناول نفس المفاهيم أو بواسطة الربط بين مفاهيم مختلفة وخلق مسارات حركة جديدة بين مفهوم وآخر. تلتزم **مفتاح** بقيود التحكيم الأكاديمي، وتستعين بالآلية العلمية المتبعة بشأن شروط القبول، والنقد الصارم من قبل زملاء العمل وعملية التحرير وفحص الجودة التي تتميز بالصرامة والمسؤولية. ولكن بصفتها مجلة رقمية مفتوحة تسعى **مفتاح** إلى تجاوز محدوديات النشر المحكوم بالطباعة والجمهور المقلص المتوقع لدورية أكاديمية، مما يمكن من خلق تجمعات جديدة ومن فتح طرق أمام جمهور واسع من القراء والمشاركين الذين قد يصلوا إلى **مفتاح** مباشرة أو يلاقوها مصادفة. وتُسهم مرونة التنقل بين المفاهيم ومسار التجوّل الذي يتفرّد به كل قارئ، حسب إيماننا، في ظهور معاني جديدة لم يملها كُتاب ومحررو المعجم مسبقًا

مفتاح مجلة مفتوحة لأنها لا تحصر نفسها في تنظيم المعرفة المألوفة، وفي منظومة علمية قائمة أو مجموعة من المنظومات العلمية المعروفة التي تنضوي تحت فرع أكاديمي بعينه، إذ أنّ ما نطلبه من المقالات التي تنشر في الدورية هو تعريف مفهوم بما يُضيف إلى عملية التفكير حول "السياسي"، ولكننا لا نُحدّد التعريف أو السياسي سلفًا. إننا نفترض أنّ الفكر الذي يركّز على معنى المفاهيم وعلى ماهية الظواهر التي تدل عليها لا يمكنه أن يحصر نفسه في حدود منظومات علمية صارمة، وفعليًا لا يمكنه حصر نفسه أيضًا في مجالات المعرفة التي يصطلح على اعتبارها أكاديمية. كل شكل من أشكال التفكير المفهومي الذي له صلة بالسياسي وكل موقع يجري فيه تفكير كهذا ليسوا غريبين بالنسبة إلينا.

ينطبق هذا بشكلٍ خاص على مجالات الفن والثقافة البصرية والتجميع والتنسيق (في المتاحف).

ينظر أحد التوجهات الشائعة في الكتابة الأكاديمية عن الثقافة البصرية - بما في ذلك الفن - عبر نواتجها الناجزة فقط، ويميل إلى التعامل مع هذه الأشياء التي يبحثها على سبيل التوضيح فحسب، وكأنها زينة تصاحب الحجج والأفكار المكتوبة. الأعمال الفنية - على غرار الصور الفوتوغرافية أو رسوم المباني أو الرسوم المعمارية - تبدو وفقًا لذلك كأدوات جاءت لخدمة الكتابة الأكاديمية، حتى عندما تكون هذه الأخيرة منمكة باستخلاص معنى أو حقيقة ما تكمن في داخل تلك الأشياء. والفن، حسب هذا المنطق، مرهون بالخطاب الذي يفسره لكي يقول قولاً ما، مما يعني، في حقيقة الأمر، أنه لا يستطيع أن يقول شيئاً لا يقوله البحث والتفكير وبشكل أفضل وأدق. بعض الأماكن المتحفية مثل صالات العرض ومواقع أخرى تتحول بين حين وآخر إلى حلقات مؤقتة لأنشطة فنية أصبحت، في الآونة الأخيرة، أماكن متميزة لإنتاج المعرفة، إذ تدور في هذه الأماكن عمليات جمع وخلق، ومبادرة وتنسيق. تبدو عملية الجمع والتنسيق في أحيانٍ متقاربة، كمبادرة تَهْدُفُ إلى إنتاج المعرفة أو إلى السلوك كمهندسة معمارية لمواقع متميزة وتجريبية لتنظيم وتصنيف ونشر المعرفة؛ حيث يتم كل ذلك بشكلٍ علني ومن خلال استخدام آليات تفاعلية متنوعة. عادةً ما يشمل هذا العمل جانباً مفهوميًا، وغالبًا ما يفتح آفاقًا جديدة للتمعن في السياسي. ومفتاح تسعى إلى الانضمام إلى هذا المسعى وتقتصر الاعتراف بقوة الفن على طرح أسئلة نظرية ومدركات أنثروبولوجية وسوسولوجية وفلسفية، وتقديم أكثر من منظور جديد إلى المجال السياسي.

الفن المعاصر هو حيزٌ ووسيط يتبلور ويتشكل عبره فكرٌ واسعٌ لعمليات اجتماعية وسياسية وإعلامية وتكنولوجية. وغالبًا ما يكون هذا فكرًا مفهوميًا في طبيعته ومضامينه لا سيما لدى الفنانين الذين يستخدمون وسائط مختلفة مثل فن الفيديو، التصوير، النحت، العرض والفن. تتيح لهم هذه الوسائط المختلطة معالجة مكثفة، مباشرة أو غير مباشرة، لتمظهرات العنف والقانون، السلطة والهرمية، ترسيم الحدود، عمليات الاحتواء والإقصاء، والهيكلة الاجتماعية للجسد والنفس، أشكال الإنتاج والتبادل، وعمليات التشييئ والتسليع وما إلى ذلك. يتجسد الفكر المفهومي ليس في النواتج النهائية للفن فحسب وإنما في الحدث الفني نفسه وفي العملية الفنية، وهو يستوجب عملية لا تتوقف من الترجمة إلى الخطاب النظري، حتى عندما يكون هذا الخطاب أحد المصادر التي تُغذي الفعل الفني. وعلى البحث العلمي أن يعترف بقدرته فن كهذا على التفكير بواسطة المفاهيم وحولها، وعلى تطوير مدركاته بشأن الواقع الراهن، وعلى كشف جوانب تعجز اللغة العلمية عن كشفها. وفي محاولتنا للتعلم من الفن أيضًا نبدأ قبل كل شيء من الفهم التجمياعي التنسيقي للمعجم نفسه، فنحن نرى فيه مبنى غير هرمي يشبه تنظيم وعمل الحيز المتحفى الذي يمكن من عرض مضامين متنوعة جنبًا إلى جنب، في تجمعات مختلفة في نفس الحيز أو أحياء متجاورة. حيز كهذا - إن كان الحيز الافتراضي الذي يظهر فيه المعجم المفتوح أو الحيز المادي للمتحف أو صالة العرض - يتيح الوجود المشترك لمفردات معرفة، هذه إلى جانب تلك، وهذه تلو تلك، ويدعو إلى تجوال مدروس. ويمكن أيضًا من الإصغاء المنفصل والتعمق وإمعان النظر في شيء ما أو في نص ما. ومفتاح كنتاج لفعل التجميع والتنسيق سوف تسعى إلى خلق حوار متواصل بين النصوص والصور وإلى تسويغ إمكانيات الحركة من خلال تجربة لفهم إمكانيات الترجمة إلى الأشكال المختلفة لإنتاج المعرفة ونشرها.

الوضع الراهن

ثمة دافع سياسي وفكري واضح يقف وراء محاولة إعادة تعريف مفاهيم أساسية في الفكر السياسي وابتكار استخدامات جديدة لتلك المفاهيم أو محاولة إضافة مفاهيم جديدة مستوردة أو مخترعة، إلى دورة المفاهيم رهن الاستعمال. يتمثل هذا الدافع في الشعور بأنّ النظرية السياسية السائدة قد تكلّست ولم تعد قادرة على مجابهة التغيرات العميقة التي طرأت على شروط الوجود الإنساني في هذا المكان في الوقت الراهن، وفي الشعور بأنّ الإسهام الأساسي للخطاب السياسي الرائج للتفكير حول هذه الظروف هو الإنهاك والتبسيط والتسطيح. ويمكن هنا عرض رسم تخطيطي يعكس صورة جزئية لتلك المتغيرات التي طرأت، وذلك بواسطة قائمة قصيرة غير وافية من الظروف المحلية والعالمية التي تحدّد السياق الذي نعمل فيه اليوم:

دولة تعرّف نفسها كدولة أمة يهودية وديمقراطية، أكثر من نصف الخاضعين لسلطتها، تقريبًا، ليسوا من اليهود؛ ثلثهم لا يتمتعون بمكانة مواطنين في الدولة؛ ربع المساحة التي تسيطر عليها الدولة لا يقع ضمن مساحتها المعترف بها؛ تتبّع الدولة اقتصاد السوق الحر ويتراكم القسم الأكبر من رأس المال الذي يتدفق في السوق في أيدي شركات عملاقة تفوق قوتها قوة دول كثيرة. ينتج هذا السوق أشكالاً جديدة من الإثراء والإفكار، من القهر والاستلاب، كما يملي قواعد التسليح والمنافسة على جميع قطاعات النشاط الإنساني في كل مكان على سطح الأرض؛ أشكال جديدة من السياسة الدينية التي تطالب بالمشاركة في السلطة، إذا لم يكن احتكارها، وتقوم بعمليات إضفاء طابع ديني على مجالات مختلفة كانت قد مرّت بعملية علمنة (إن لم تكن علمانية في الأصل)؛ تقنيات جديدة للهندسة الجينية تولّد إمكانيات جديدة للوجود الإنساني، وتقنيات إعلامية جديدة تخلق أشكالاً جديدة من العيش الجماعي؛ أنظمة تعتبر ديمقراطية تنتج حالات جديدة من الامبريالية ومن السيطرة ما بعد الكولونيالية، وتعيد تعريف الحرب كشكل من أشكال الفعل السلطوي؛ والقانون الذي يُتوخى منه أن يُدافع عن حريات الفرد ويرسخها، في الدول التي تعتبر ديمقراطية، يبيح حالات طوارئ تتحول إلى حالات هجر وإهدار واستباحة؛ مؤسسة المواطنة التي يُناتط بها الدفاع عن المحكومين أمام السلطة تخلق ظروفًا جديدة لاستباحة المواطنين وغير المواطنين في دولة الأمة، فما بالك بأولئك الذين يطرقون أبوابها طلبًا لمساعدة أو الذين يتعرضون لأضرار الحروب التي تخوضها؛ المزيد من جوانب الحياة والجسد نفسه تخضع للمراقبة والتعقّب وتدخّل أجهزة الحكم المختلفة التي ينتمي بعضها فقط للدولة، وليس بمقدور الدولة أن تتدخل في شؤون بعضها الآخر؛ الكوارث الجماعية التي تقع أو تصبح ممكنة أو تتسارع بفعل ظروف العيش الإنساني في هذا الوقت، تأخذ صورة كونية وتهدد الإنسانية برمّتها فضلاً عن الكثير من المخلوقات التي تعيش على سطح الأرض؛ منظمات عالمية وفوق قومية مختلفة تُنتج معايير قياسية معمول بها (قانونية، أخلاقية، اقتصادية أو تقنية) للسلوك السليم للدول وللمؤسسات الجماهيرية وللشركات، وتضيف أنماطًا جديدة من التدخّل إلى مجال التداول؛ وإلى جانب هذا كله، تخترق أشكال جديدة من التضامن المدني والنضال السياسي الحدود السياسية والثقافية وتستخدم نفس التقنيات التي تستخدمها الدولة والسوق الحر من أجل تعميق نفوذهم وسيطرتهم على الحياة.

عادةً ما تكون لهذه الظواهر طبيعة معولمة واضحة المعالم- فهي تتجاوز الحدود السياسية والجغرافية، ويتم تمثيلها، وإنتاجها في بعض الأحيان، بواسطة وسائل إعلام متطورة تمحو الفوارق الزمنية والمكانية وتُفقد الكثير من التقسيمات الإقليمية التقليدية كل أهمية. ولكن على الرغم من ذلك، لا تطمس عولمة السياسة والاقتصاد والثقافة الفوارق المحلية بين الحكام والمحكومين، بين الجائعين والمتخمين، بين المكابدين والهائنين، بين المناطق المنكوبة والمناطق المحصنة التي يحاول من يعيشون فيها تطويق أنفسهم بجدران الاسمنت واللامبالاة؛ لا بل أنّ العولمة تؤكد على هذه الفروق في بعض الأحيان. وإسرائيل اليوم هي موقع بارز تتلاقى فيه العمليات العالمية بحدّة منقطعة النظير، وفي عدد من التقاطعات الرئيسية مع العديد من التقسيمات المحلية، فثنتج ظروفًا مرفّهة غير مألوفة تكون من نصيب جزء من السكان وظروفًا مأساوية مزمنة يكابدها الآخرون، وبذلك، تحوّل حقل السياسة الرسمي - وهو المجال الذي يفترض أن تجري فيه صراعات جماهيرية حول الحيز المشترك - إلى حقل مقتلع ومنتزع، أكثر من أي وقت مضى، من عالم حياة غالبية المحكومين، مواطنين وغير مواطنين على حدٍ سواء، ومن الفعل اليومي الجاري لأجهزة السلطة.

ليس هذا الواقع حقيقة خارجية اعتباطية اضطر عملنا الفكري إلى أن يجري فيها، بل تلك هي ظروف عمل الفكر السياسي والأساس الذي يصوغها ويقيدّها ويستدعي تفكيرًا انعكاسيًا ومُساءلة لا يتوقفان. ولكن في مقابل التغيّرات الجوهرية التي طرأت على الواقع السياسي، ما زال التيار المركزي للفلسفة السياسية عالق في الخطاب النيو-ليبرالي، الذي لا تخضع فرضياته الأساسية لفحص نقدي، فبدل أن تكون الفلسفة حلبة مركزية لنقد الخطاب الاقتصادي النيو-ليبرالي نجدّها تُشارك طوعًا في ترسيخ مبادئه العقائدية المتشددة في جميع مجالات الواقع، وهي مبادئ أعدت لكي تتيح تدفقًا حرًا لرأس المال بشكلٍ يتحكم بالسلوك الإنساني، ويترجم الإنساني إلى "رأس المال الإنساني"، ويجعل كل ما لا يمكن رسملته مباحًا. ويُضاف إليه النسخة المحلية من الفلسفة السائدة مميّز آخر يتلخص في كونها تُشارك عن طيب خاطر في كل ما يضمن التفوّق اليهودي، وتقوم بشكلٍ دوغمائي بجعل مطلب التفوّق هذا أساسًا كونيًا عاديًا بمجرد وضعه. ثمة صيغ مشابهة لهذا المميز في أماكن أخرى، قريبة وبعيدة، فخلافاً للرأي القديم الشائع، لا تواجه النيو-ليبرالية صعوبة في التعاون مع أشكال ابيولوجية مختلفة يكون فيها مطلب التفوق الديني، أو الثقافي أو القومي متجسّد في الدولة التي تحتكر فيها المجموعة المطالبة بالتفوق أجهزة الدولة. وغنيّ عن القول أنّ الدولة التي تحمل لواء هذا المطلب تطرح نفسها، بدون أي تفكير، بصفتها الشكل الحتمي للوجود السياسي.

ويمكننا أن نقول، بشكلٍ أعم، أنّ الفلسفة السياسية والعلوم السياسية، وفقًا لطبيعة وجودهما وسلوكهما في بلادنا، يخدمان قوى السوق والأشكال الجديدة للسلطة السياسية، فهما يشدّبان اللغات التي تستخدمها أساليب التدخّل المختلفة التي تنتهجها هذه القوى، وأنماط هيكله الواقع التي تخدم مصالحها؛ وكذلك يضيفان على هذه اللغات أشكالها الحتميّة والطبيعية المفهومة ضمّنًا. هذه الصورة بالضبط هي ما يستنزف قوة السياسي الأولية ألا وهي الإصرار على التفكير بصوتٍ عالٍ وعلني وبين الناس في غير الممكن الذي بات يبدو الآن كأنه من غير الممكن التفكير به.

الخطاب النقدي مزدهر في أماكن أخرى، ومنذ سبعينيات القرن العشرين ثمة تعمق وتوسع في الانشغال بالسياسي في الفلسفة القارية. مفاهيم أساسية مثل "قوة"، "سيادة"، "حق"، "ذات"، "دولة"، "مجتمع محلي"، "ديمقراطية"، "أوروبا"، "الشرق" و"السياسي"، بطبيعة الحال، تحظى بتفكير متجدد وراديكالي، ويجري من جديد اللجوء إلى المصادر الكلاسيكية بواسطة مناهج تفسيرية مرّت بالانعطاف اللغوية بصيغتها ما بعد البنيوية. في الوقت ذاته، وبتأثير هذه العمليات، تطورت في مجالات أكاديمية مختلفة ومتنوعة (مثل الدراسات الثقافية أو القانون والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتحليل النفسي والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا وكذلك في الأطر النظرية متعددة التخصصات مثل نظرية ما بعد الاستعمار ونظريات الجندر)، تطوّرت أعمال نقدية نظرية تفحص عن كثب مقاطع من واقع تاريخي وآخر مُعاصر في كافة مجالات الحياة وتكشف عن وجود مبانٍ وعلاقاتٍ سياسية لم يُلْتفت إليها حتى اليوم. تتجاوز هذه الأعمال بمنهجية ومثابرة الحدود المؤسساتية والمعرفية الصارمة، ولا تخشى من التشابك والتفاعل مع أساليب نشاط غير أكاديمية في الثقافة والفن والمجتمع المدني.

لقد كان الفكر الفلسفي القاري المعاصر مصدر إلهام وتوجيه للعمل النقدي المذكور، وزوّده بمجموعة آلات عمل مفهومية ثرية، ولكن النظرية النقدية، وفي أحيانٍ متقاربة جدًا، تستل المفاهيم من هذه المجموعة وهي كاملة الرزم وحاضرة للاستخدام؛ وفي أحيانٍ متباعدة فقط تتوقف للتأمل في معنى المفاهيم الدقيق أو في الفروق بينها لدى توظيفها في نظريات فلسفية مختلفة. يشمل هذا التنازل عن التمهيص المفهومي أيضًا، وربما بصورة أساسية، مفاهيم أساسية تحولت إلى ما يُشبه كلمات السر للفكر النقدي مثل "نقد"، "قوة"، "السياسي"، "التأمر لقلب الواقع"، "مقاومة" وما إلى ذلك.

علاوة على ذلك، في الفلسفة السياسية القارية وفي بعض فروع النظرية النقدية أيضًا ثمة نقص ملحوظ في العمل النظري الذي يُخصص للسياسة بالمعنى المحلي الراهن للمصطلح، أي للترتيبات السلطوية أو للأسئلة الأساسية للديمقراطية الليبرالية مثل آليات التمثيل أو حقوق الأقليات أو المساواة في فرص الوصول إلى حلّبات الصراع على السلطة وضدها. ويبرز، أكثر من ذلك، النقص في الفكر البناء، الفكر الذي يفحص الممكن بهدف التفكير في ما ينبغي أن يكون، على نحو خلاقٍ وتفصيلي. لا يشتق هذا الفكر ما هو ممكن من نماذج افتراضية تتعارض مع الواقع، ثم يُسقطه على الواقع عبر قوالب مجردة؛ بل على النقيض من ذلك، تمامًا، يستخرجه من قراءة متأنية للواقع الملموس ومن خلال وعي لتاريخيته غير القابلة للتعديل والتغيير، ويبحث عن شروخ في ما هو قائم لتوسيعها وإتاحة الفرصة أمام ما هو جدير بأن يُصاغ ويظهر ويتجسّد في الفعل.

من نافل القول أنّ العودة إلى سؤال الأساس الفلسفي "ما هو X؟" ليست علاجًا سحريًا لجميع الأزمات الواردة أنفًا هنا، ولكنها مع ذلك تحمل في طياتها فرصة لاختراق الأفق المغلق للخطاب السياسي السائد، النيو-ليبرالي (والقومي في السياق الإسرائيلي). تجري هذه العودة في فضاء خطاب مفتوح تصحبه إزالة لجميع العوائق الموضوعية والمنهجية والاستعاضة عنها بمطلب شكلي مظهريّ صعب لكنه بسيط، مطلب هو في الوقت ذاته واضح ومتزهد ولحوح. وتجري العودة كذلك دون أي اعتبار لخطوط الفصل التي تضعها المنظومات العلمية الصارمة والمذاهب

المختلفة، وبإصرارٍ على الوصول إلى الجذور العميقة لكل أمرٍ وموضوع دون تحديد مُسبق لموقع لب الموضوع - الموضوع السياسي طبعًا - وانطلاقًا من الاستعداد للشروع في مغامرة يوفرها الفكر المفهومي الراديكالي. وتوفّر مجلة **مفتاح** إطارًا خلاقًا لهذه المغامرة بدمجها بين الفكر المفهومي الذي يتطلّب تعريفًا مجددًا مع التنظيم المعجمي للمعرفة. يشكل هذا الإطار جزءًا من الجهد المبذول لإنتاج بيئة بديلة للتفكير حول السياسي، إنه إطار يُطالب فيه الكُتاب الساعون إلى المعرفة بسلطة فكرية لا تنبع فقط من قدرتهم على الفهم وتوجيه النقد، وإنما من قدرتهم على التعريف وعلى وضع المفاهيم الجديدة وعلى التفكير بشكلٍ بناء. يسعى المُعجم المفتوح إلى تطوير لغة سياسية نقدية تُثري المخيال السياسي وتستطيع توجيه فعل سياسي غير مكبّل بالمنطق الوضعي الذي يتلخص في الجملة: "هذا هو الموجود". بهذا المعنى، فإنّ **مفتاح** تسعى إلى أن تكون سياسية بكل معنى الكلمة - لا تتحدث عن السياسي فقط وإنما تفكّر في سبل تحويل هذا الحديث إلى فعل داخل السياسي، موضوعه هو تفكيك ونقد الظروف القائمة وعلاقات القوة السائدة وتوسيع الآفاق المسدودة للمخيال السياسي، وتقضي الحدود غير الملزمة للممكن، والسعي إلى فتح بابٍ يفضي إلى تغيير مصحّح.

تل أبيب، كانون الثاني 2010